طبق الاصل

مؤيد نعمة

تقرير خاص: السياسة والعراق

أعضاء البرلمان يخططون لتجريم (بلير) بخصوص سجل حرب العراق

بقلم: ديفيد هنكه

يخطط أعضاء في البرلمان لتجريم (توني بلير) (للجرائم والجنايات) التي جر بها بريطانيا للحرب ضد العراق مجدداً هذا عرف قديم طبق ضد (اللورد بالمرستون) منذ أكثر من (١٥٠) عاماً.ويقود طرح الاقتراع أحد عشر عضوا من البرلمان بزعامة (آدم برايس) و(بليد سيمرو) عن (شرق كارماثن) و(دينفور) حيث سيكون أمام البرلمان عند معاودة أعماله وهو ما سيرغم رئيس الوزراء على الظهور أمام مجلس الشيوخ للدفاع عن سجله قبل دخوله الحرب. وهناك تسعة من الأعضاء القوميين البرلمانيين عن (ويلز) و (سكوتلاندة) ومن بينهم زعماء الحزب (الفين لويدز) و(الكس سالموند) واثنان من المحافظين المقتدرين وهما (بوريس جونسون) عضو البرلمان عن (هينلي) ومحرر صحيفة (السبكتيتر) و(نيغل ايفانس) العضو البرلماني عن (وادي ريبل) كما إن هناك عدداً من أعضاء حزب العمال متأخري المقاعد ينظرون فيما إذا سيدعمون الاقتراع أو لا وإن كان ذلك يعني طرداً من الحزب.ويأتي قرار أعضاء البرلمان في أعقاب بدء إصدار تقرير من مائة صفحة يمهد لقضية تجريم السيد (بلير) ويضم كل سابقة قانونية ورسمية لدعم الإجراء ومن بينها الحجج المثبتة في (ارسكين ماي) وهو القانون البرلماني المقدس حول تجريم من هم في السلطة الذي يعود تأريخه إلى العصور الوسطى. وكاتبا التقرير هما (غلين رانغوالا) أستاذ محاضر في علم السياسة في كلية نيونهام) في جامعة (كامبرج) و(دان بليش) عضو شرف في كلية (بيركبيك) في جامعة لندن. وحسب الحق القديم الذي لم يبطل بالمرة فإنه يحق لعضو برلماني واحد فقط إن يقترح مشروعاً ويجب على المتحدث بلسان البرلمان أن يسمح بفتح باب الجدل حول التجريم. وهذا يعني في الأقل أن يواجه السيد (بلير) جدلاً جديداً يتعلق بتناوله الحرب وأنه يجب أن يكون هناك تصويت في البرلمان حول الشروع بإجراءات التجريم أم لا .وفي واقع الأمر فإن إجراءات التجريم قد أوقفت منذ (اللورد بالميرستون) المتهم بإبرام اتفاقية سرية مع روسيا وذلك بعد أن نجا من جدل برلماني لتجريمه عام ١٨٤٨، وقد تم إبدال الإجراءات بقانون عرفي على مستوى المسؤولية الوزارية حيث يرغم فيه الوزراء على الاستقالة إن قاموا بتضليل البرلمان. وآخر قضيتين هما لوزير الداخلية (بيفرلي هيوز) حول مجالات الهجرة من رومانيا وبلغاريا و(بيتر ماندلسون) حول قضية جوازات (هندوجا).وقال السيد (برايس) أنه يعتقد أن القضية ملحة لأن تنقية التاريخ الدستوري الفيكتوري وفحص ما وقع سابقاً منذ عصر تشارلس الأول) (وتشوسر) قد يبدو مستغرباً ذلك أن سلوك رئيس الوزراء لم يترك للشعب والبرلمان أي بديل إذا ما كان من واجبنا حماية الأسس الجوهرية للديمقراطية.

ترجمة: كاطع الحلفي

المخابرات تلتقي مع السياسة

قلما تجري الأمور بسرعة في واشنطن ، ولكن قادة الكونجرس الأمريكي قد حددوا لا نفسهم مهمة كبيرة ووقتا قصيرا يجب تنفيذها خلاله.

ففي اليوم الأول بعد عطلتهم الصيفية ، الأربعاء ٧ أيلول قدم اثنان من رجال الكونجرس جون ماكاين ، وهو جمهوري ، وجو ليبرمان، ديمقراطي لائحة لتطوير جهود أمريكا في مجال مكافحة الإرهاب والاستخبارات. تتضمن لائحة الإصلاح ٤١ توصية من اللجنة التي قامت بالتحريات المتعلقة بهجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ والتي قدمت في شهر يوليو الماضي. يأمل كلا الرجلين أن تتم المصادقة على اللائحة خلال شهر، قبل أن يعود أعضاء المجلس إلى مناطقهم للمشاركة في الحملة الانتخابية في الثاني من تشرين الثاني. لذا فقد قدم فريق من الدرجة الأولى اقتراحات واضحة، قدمها عضوان محترمان من أعضاء الكونجرس للمصادقة عليها لتصبح قانونا- وهذا يبدو أمرا مستقيما بما فيه الكفاية. ولكن الاقتراحات تتضمن إعادة تنظيم جذرية سوف تجعلها عصية على أن تصبح حقيقة. اقترح القسم الأعظم من أعضاء لجنة ١١ سبتمبر إنشاء وكالتين. الأولى مركز قومي لمكافحة الإرهاب، يقوم على أساس (مركز تهديدات الإرهاب المتكامل) الذي انشئ بعيد هجمات ١١ أيلول. في حين يعتبر المركز الحالي غرفة مقاصة خاصة بالمعلومات المتعلقة بالإرهاب، أما المركز المقترح فسيحدد أولويات عملياتية لمكافحة الإرهاب كما انه مسؤول عن النتائج.

أما الاقتراح الثاني، الأكثر إثارة للجدل، هو إيجاد منصب مدير قومي للمخابرات، الذي سيشرف على جميع وكالات أمريكا الاستخبارية ويرفع تقاريره إلى الرئيس. ولإعطاء هذا المنصب الجديد صلاحية حقيقية، فقد اقترح أن يقوم بالسيطرة على الميزانيات وعلى قرارات الشخصيات المهمة في جميع الدوائر المرتبطة به. سيشمل هذا وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ووكالة الأمن القومي وجزءاً من مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووزارة الدفاع، وزارة الخارجية وقسم الأمن الداخلي وعدداً كبيراً آخر من مثل هذه المؤسسات. ويتوقع من المدير الجديد أن يضمن بان الوكالات التي أعيد تأهيلها، متأقلمة مع تهديدات ما بعد الحرب الباردة، وإنها تتبادل المعلومات مع بعضها البعض.

ولكن منح مثل كل هذه الصلاحيات إلى شخص واحد يعني سحبها من أشخاص آخرين- وهم لن يستسلموا بدون قتال. فدونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، ليس مستعدا لتسليم مدير المخابرات الجديد صلاحيات على الميزانية والتوظيف.(تبلغ ميزانية البنتاغون بما يساوي ٤٠ مليار دولار أو ٨٠٪ من جميع مصروفات الاستخبارات). ولكن يبدو انه قد خسر في الأقل جزءاً من هذه المعركة الحاسمة: فقد أعلن جورج بوش بأنه يؤيد منح المدير الجديد صلاحيات على معظم ميزانية الاستخبارات.

إن موظفي الإدارة ليسوا الوحيدين الذين يقاومون اقتراحات اللجنة ولائحة ماكاين-ليبرمان. ففي الشهر الماضي، قدم الجمهوري رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ ، بات روبرت، اقتراحه الخاص المفاجئ لاصلاح الاستخبارات. ستتخلص لائحته بشكل أساسي من وكالة المخابرات المركزية، ناقلا عملياتها الاستخباراتية والتحليلية إلى وكالات جديدة. وستقتطع أيضا بعض الصلاحيات من البنتاغون. رغم ادعاء السيد روبرت بالحصول على مساندة جميع الجمهوريين على لجنته، إلا إن اقتراحا جذريا كهذا يبدو من غير المحتمل أن يحصل على التأييد الواسع المطلوب للمصادقة عليه.

هنالك عائق آخر إمام لائحة ماكاين - ليبرمان هو قيادة الجمهوريين في مجلس النواب، الذي يسيطر عليه الحزب. فلقد عبر الناطق باسمهم دنس هاستر عن شكوكه في تنفيذ أي عملية إصلاح ذات معنى قبل انتخابات تشرين الثاني. وقال توم دلي، رئيس الأغلبية في مجلس النواب، عندما سئل عن وجود إجماع على منح المدير الجديد صلاحيات على الميزانية : (لسنا حتى قريبين من الموضوع. نريد أن ننجزه بشكل صحيح) طبقا لما ذكرته الواشنطن بوست.

طالبت لجنة ١١ أيلول في الإسراع، ووعدت بالاستمرار في محاولاتهم للحصول على كسب التأييد لمقترحاتهم. ولكن الساسة، طبعا، لديهم أولوياتهم الخاصة. فكل شخص يريد أن يدعي بعض الفخر لرعايته لائحة إصلاح المخابرات، لهذا يوجد اقتراحات متنافسة. قال السيد بوش بأنه سيرسل لائحته الخاصة إلى الكونغرس لتعديل مقترحات اللجنة؛ يتوقع ان يكون هذا مختلفا نوعما عن لائحة ماكايين- ليبرمان. ومن جانبه أيد جون كيري، المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة، مقترحات لجنة ١١ أيلول بالكامل. ولكن الإصلاح بالنسبة للديمقراطيين هو سيف ذو حدين: ففي وقت يسيطر فيه الجمهوريون على كل من البيت الأبيض والكونكرس، سيعود الفضل، على الأغلب، لأي إصلاح إليهم اكثر من الديمقراطيين.

ومما يزيد الأمر تعقيدا هو إن على الكونغرس، في الشهر الأخير قبل الانتخابات، أن يتعامل مع مختلف المواضيع أيضا. بعضها تافه، ولكن مع ذلك ستكون مضيعة للوقت، مثل إصلاح النظام الضريبي و حزمة مصروفات الطرق السريعة. كما يأمل الجمهوريون بإيقاد الحماس عند ناخبيهم بواسطة تقديم تعديلات على القانون الذي يحرم زواج المثليين؛ علما إن هذا سيفشل بالتأكيد ولكنها تمتلك شعبية في صفوف الحزب. إن التصويت على مثل هذه الأمر قد يثير أحقادا حزبية لان كلا الحزبين يحاولان التقرب من بعض في مشروع إصلاح المخابرات.

يبقى هنالك تعقيد آخر وهو تسمية السيد بوش لبورتر كوس، أحد أعضاء الكونغرس ورجل أمن سابق، لرئاسة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ويجب أن يصادق مجلس النواب على تعيين السيد كوس في منصبه، ولكن بما إن مشروع إصلاح المخابرات قيد البحث الآن، فان المجلس لن يتمكن من معرفة طبيعة المنصب الذي سوف يسندونه أليه.

وبصورة عامة، يبدو بأنه ليس من المحتمل أن يتمكن الكونغرس من الاتفاق على لائحة متكاملة لمشروع إصلاح المخابرات قبل الانتخابات، رغم أن قسماً منها سوف يجتزأ وتتم الموافقة عليه بشكل منفصل. في تلك الحالة، سيكون هنالك الكثير من علامات الاستفهام حول من كان المسؤول عن هذا (الفشل). يجادل البعض بأنه لا يوجد فشل بتاتا. ويقولون: بان تحولات عظيمة كهذه ينبغي أن تدرس جيدا من قبل الرئيس المنتخب الجديد و الكونغرس. رد رئيس لجنة ١١ سبتمبر ومعاونه ، بعيدا عن العجلة، بالإشارة إلى انهم قد عملوا على مقترحاتهم لفترة تقرب من السنتين. ومع عدو ماكر وعاقد العزم ومازال مطلق السراح، يقولون، لا يوجد وقت أمامنا لنضيعه.

ترجمة: فاروق السعد
عن :الايكونومست

الفظاعة في الإرهاب مطلوبة لأجل الإثارة

بقلم ماكس هاستنكز

الإرهاب أصبح مقرفاً. قارن ولاحظ الفرق بين الفوضويين والعدميين من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الذين أطلقوا النيران على ملوك ورؤساء، مع الانفصاليين الشيشان، الذين قتلوا (٣٥٠) طفلاً ومعلماً. استدعي إلى الذاكرة السخط الذي كان يرافق فشل الجيش الجمهوري الإيرلندي بإعطاء تحذيرات قبل الهجمات وبالتالي قتل الأبرياء. الفلسطينيون الانتحاريون لا يعرف عنهم قيامهم بإعطاء التحذيرات.

لعله من الصعب لأي منا نحن منتسبي المجتمع البرجوازي الديمقراطي اختراق عقلية ارهابي قادر على قتل الأطفال بالمئات من أجل الدعاية لقضية. لكن حتى إن كانت الوسائل قد اصبحت أكثر شناعة، فإن شخصية الإرهابي لم تتغير كثيراً منذ القرن التاسع عشر. تأمل وصف الثوري بوخانين لأحد الإرهابين، كتب بوخانين لاحد أصدقائه عام ١٨٦٩ (لدي هنا واحد من هؤلاء الشباب المتعصبين الذي لا يعتريه أي شك، الذي لا يخاف شيئاً والذي تأكد تماماً أن العديد، العديد منهم سوف يهلكون على يد الحكومة ولكن هذا لن يوقفهم حتى ينهض الشعب الروسي. رائعون هؤلاء الشباب المتعصبون، مؤمنون بدون إله، أبطال بدون بلاغة). قتل هذا الإرهابي عدداً متواضعاً من الناس قبل أن يموت في سجون القيصر، ولكنه كان يدعو إلى القتل كوسيلة أساسية للثورة. حالما تقبل منهجية قتل الأبرياء. فإن السؤال عن العدد الذي يمكن (تصفيته في وقت واحد) سيصبح هامشيا.

يعزى التصعيد في الإرهاب في القرن الحادي والعشرين إلى ثلاثة أسباب بديهية: الأول :- من الاسهل بكثير مهاجمة المدنيين غير المحميين من مهاجمة القواعد العسكرية أو الحكام. السبب الثاني:- أن المسؤولين عن معظم الإرهاب المعاصر لا يملكون حتى التردد المتواضع الذي يبديه الجيش الجمهوري الإيرلندي، أخيراً الاعتداءات الاستثنائية تكسب اهتماماً استثنائياً. ليس هنالك عمل يمكن تخيله من قبل الشيشانيين يمكن أن يكسبهم اهتماماً أكبر من قتل الأطفال. تضع المجزرة ضغوطاً هائلة على الحكومة الروسية لتحديد أهداف من أجل الانتقام، هذا هو هدف الإرهابيين، كما يعرفه لورانس ديوريل في رواية الليمون المر، وصف كلاسيكي لعصيان منظمة ايوكا في قبرص في الخمسينيات (هدفه الرئيس هو ليس القتال، بل إنزال العقاب بالجمهور بصورة عامة انتقاماً لخطاياه، على أمل أن الضراوة والاستياء سوف يوقظان بصورة تدريجية أفراداً بأعداد متزايدة يمكن أن يجتذب منهم متطوعين جدداً).

اعتقدت دائماً أن هذه العبارة المذكورة أعلاه يجب أن تؤطر وتوضع فوق طاولة كل سياسي أو جندي مكلف بمكافحة الإرهاب. إذا فترضنا أن من غير المرغوب خدمة أهداف أعدائنا، فإن هنالك حاجة أعظم لتركيز الانتقام على المذنب بصورة متفردة.

تقوم إسرائيل بالرد على الهجمات الانتحارية بتوزيع حقدها على الشعب الفلسطيني ككل. تبنى الروس في الشيشان مجموعة من السياسات تميزت بالقمع القاسي، والتي تبدو أنها حققت المقولة المأثورة لايوريل المذكورة أعلاه وذلك بازدياد التأييد للانفصاليين.

الرد بمجزرة

المثال التاريخي الوحيد الذي استطيع تذكره حيث نجحت الهمجية في احتواء العصيان هو ذلك الذي نفذه النازيون في أوروبا المحتلة، فقط في يوغسلافيا حققت حركة المقاومة زمن الحرب نجاحاً عسكرياً حقيقياً. يملك الكثير من الفرنسيين وإلى يومنا هذا تحفظات حول فيما إذا كانت المقاومة المسلحة ضد المحتلين تستحق كل ذلك الجهد المبذول في سبيلها، عندما تأخذ بنظر الاعتبار أن كلفة قتل كل جندي ألماني كان يكلف حياة عشرة من الرهائن المدنيين الأبرياء. قابلت في عام ١٩٨٠ رجلاً من الفرقة العسكرية (داس رانج) التابعة للقوات الخاصة الألمانية والتي كانت مسؤولة عن العديد من المجازر الشنيعة في حزيران ١٩٤٤، وبصورة خاصة قتل أكثر من (٦٠٠) مدني في مدينة اوردو الفرنسية بعد قيام المقاومة بخطف ضابط الماني. تخيل رجلاً مسناً من القوات الخاصة الألمانية جالساً في بيته الصغير المريح الذي يعيش فيه بعد تقاعده في بافاريا يسال مندهشاً بإخلاص وبرودة أعصاب (لماذا هنالك الكثير من إثارة المشاكل حول هذه الحادثة الفريدة في فرنسا؟ كانت مثل هذه الأشياء تحدث كل يوم في روسيا) أضاف مقترحاً: إن عمل الفرقة في اوردو قد حقق الغرض منها، لأنه بعد هذه الحادثة لم يعد هنالك نشاط يستحق الذكر استطاعت حركات المقاومة القيام به في المنطقة بعد ذلك خلال الأسابيع الأخيرة من الاحتلال الألماني.

من المعتاد اعتبار مثل هذه الطرق المتطرفة من مكافحة التمرد ميزة فريدة للعصر النازي، ومع ذلك من المناسب التذكير بمحادثة جرت بين صحفي امريكي والقائد الأمريكي في فيتنام عام ١٩٦٦ الجنرال ويليام ويستمورلاند. سأل الصحفي الجنرال فيما إذا كان منزعجاً بسبب إعداد المدنيين الفيتناميين الذين قتلوا بسبب الهجمات والقصف العشوائي، أجاب الجنرال (نعم إنها مشكلة، ولكن تحرم العدد من السكان، اليس كذلك؟). هذه هي روح الجماعة التي جعلت مجزرة ماي لاي ممكنة. عندما يكون العدد لا وجه له، يمكن أن يتحول الغضب والإحباط عند الجنود المكلفين بقمع التمرد إلى استعداد لصب جام غضبهم على الأبرياء. هذا ما يحدث بصورة ثابتة في الشيشان، بينما يقمع الرئيس بوتين بطريقة نظامية الصحفيين الروس الشجعان الذين يحاولوا الكشف عن هذه الممارسات.

يفضلونها بلا ضجة

المشكلة التي تواجهها الحكومات هي إنها تريد القضاء على الإرهاب، ولكن بدون ضجة، وحتى بطرق غير منظورة وباستخدام الاستخبارات، السياسة، الدبلوماسية إضافة لعمليات القوات الخاصة، وهذا ما عجز رجال موسكو عن القيام به.

يهيئ جورج بوش باستعماله كلمة (الحرب) باستمرار لوصف المهمة التي تواجه امته بعد ١١ أيلول، والتي تخلد التضليل بأنها من الممكن معالجتها بقوة النار. يبدو بوش راغباً باعتبار كل الإرهابيين سواء كانوا فلسطينيين أو شيشانيين أو من القاعدة، كوجه لظاهرة واحدة. وفي الوقت يطلق العنان لكل من آرييل شارون وبوتين في استعمال كل الوسائل التي يرونها مناسبة لقمع الذين يمارسوا الإرهاب، بدون أن يبالي بالحاجة إلى تنوع الاستجابة السياسية إضافة إلى وسائل عسكرية حساسة.

ربما يرتاب المرء بأن الفوضويين في القرن التاسع عشر إذا سألوا أنفسهم السؤال حول مجزرة بيسلان: هل دفعت إلى الأمام قضية الشيشان؟ سيكون الجواب سواء إذا أعجبنا ذلك أم لا: إنه ربما قد فعلت.

ستصبح الكلفة للروس في الدم والأموال عالية لاحتلالهم الشيشان وسيستمر بالارتفاع. يبدو أن الشعب الروسي سيوجه الكثير من الغضب نحو حكومته لما حدث تماماً مثلما يوجهه نحو الإرهابيين.

عندما تتضاءل قليلاً موجة الجيشان من الشفقة على الضحايا، ستكون التحديات لأية حكومة مسؤولة هي إعادة تقييم الإرهاب من دون عواطف. السؤال الوحيد الذي يجب أن يثير الاهتمام هو فيما إذا كانت التكلمات التي تعبر عنها حركات معينة تتلقى استجابات سياسية إضافة إلى الاستجابات العسكرية (مثلاً اتفاقية الجمعة الحزينة في أيرلندا الشمالية) أو فيما إذا كانت الحكومات مستمرة في تنفيذ سياسات عسكرية حصراً (شارون مثلاً، بعض الناس في واشنطن والذين تغيب أسماؤهم عن ذهني في الوقت الحاضر، وبوتين) فكون حقيقة أن ما حدث في أوستيا كان بشعاً لا يزيد من قدرة بوتين على الانتصار في حرب الشيشان على الأرجح.

عن الغارديان
ترجمة: إحسان عبد الهادي